



بارتفاع سنوي بلغ 145٪.. في رسالة تأكيد على جدارة السوق الكويتي

546 مليون دينار صافي مشتريات الأجانب في البورصة خلال 2025

طفرة الاستثمار الأجنبي في بورصة الكويت خلال 2025



شريف حمدي

لم تكن التدفقات الأجنبية إلى بورصة الكويت في عام 2025 مجرد انعكاس لتحسن وقتي، بل جاءت كترجمة مباشرة لتحول أعمق في بنية السوق واتجاه السيولة وطبيعة المستثمرين الفاعلين داخله. فالقراءة المتأنية لبيانات التداول الصادرة عن الشركة الكويتية للمقاصة تكشف أن السوق الكويتي شهد خلال العام إعادة تموضع حقيقية لرأس المال الأجنبي، قادتها المؤسسات الاستثمارية الكبرى، في بيئة اتسمت بارتفاع السيولة واتساع النشاط وتحسن الجاذبية المؤسسية للسوق. ووفقاً للبيانات، التي اطلعت عليها «الانباء»، سجلت التدفقات الأجنبية خلال عام 2025 صافي شراء بلغ نحو 546 مليون دينار، مقارنة بصافي شراء بلغ نحو 222 مليون دينار في عام 2024، وبذلك تكون التدفقات الأجنبية قد ارتفعت بقيمة تقارب 324 مليون دينار على أساس سنوي، وبمعدل نمو بلغ 145٪، وهي نسبة تعكس انتقال السوق من مرحلة التدفقات الانتقائية المحدودة إلى مرحلة التدفقات المؤسسية واسعة النطاق. هذا النمو القوي في صافي التدفقات الأجنبية لا يتكسب دلالاته من حجمه فقط، بل من تركيبته، فعند تحليل صافي التدفقات الأجنبية بحسب فئات المستثمرين، يتضح أن المؤسسات والشركات الأجنبية كانت المحرك الرئيسي لهذه القفزة، بعدما حققت صافي شراء يقارب 562,5 مليون دينار، وهو ما شكل الأساس الفعلي للتفاؤل الأجنبي المسجل خلال العام. فسي المقابل، واصل الأفراد الأجانب تسجيل صافي بيع بنحو 17 مليون دينار، ما يؤكد أن التدفقات لم تكن ناتجة عن موجة مضاربية فريدة، بل عن قرارات استثمارية

بيع خلال 2025 بنحو 85 مليون دينار، مقابل نحو 94 مليون دينار في 2024، ما يشير إلى استقرار نسبي في سلوكه الاستثماري دون تحول جذري في الاتجاه، مقارنة بالتحول الواضح الذي يشهده سلوك المستثمر الأجنبي غير الخليجي. وبصورة عامة، يمكن القول إن عام 2025 شكّل نقطة تحول مفصلية في مسار الاستثمار الأجنبي في بورصة الكويت، ليس فقط من حيث حجم التدفقات، بل من حيث نوعيتها المؤسسية ودورها في دعم استدامة الزخم السوقي، في سوق أعادت فيه السيولة رسم خريطة للمستثمرين، وانتقلت فيه القيادة تدريجياً نحو رأس المال طويل الأجل. ويضاف إلى ما سبق، الطفرة التنظيمية التي جعلت سوق المال الكويتي خياراً مفضلاً لرؤوس الأموال، حيث نتج عن هذه الطفرة في تنظيم السوق، ارتفاع مستوى الشفافية في الإفصاح من خلال توفير معلومات دقيقة وصحيحة، فضلاً عن التواصل المنتظم مع المستثمرين من خلال الوسائل المتعددة كالتقارير المالية الدورية، وتحسين البنية التحتية واتباع أنظمة تسوية تضاهي أفضل الممارسات العالمية، وهو ما طمأنسة نتج عنها زيادة ملحوظة في ضخ أموالهم بالسوق المحلي، وتشير التوقعات إلى تنامي إقبال الأجانب على أسهم بورصة الكويت خلال 2026، خاصة إن مساع حثيثة لتوسيع قاعدة المستثمرين وجذب فئات جديدة من المتداولين من خلال إدراج وتداول صناديق المؤشرات المتداولة وأدوات الدخل الثابت مثل الصكوك والسندات، فضلاً عن تدشين منصة لإدراج الشركات الناشئة.

لعب عامل المراجعات الدورية للمؤشرات العالمية دوراً محورياً في دعم التدفقات، إذ شهد عام 2025 تنفيذ 12 مراجعة لأوزان السوق الكويتي على مؤشرات عالمية رئيسية، وهو ما أعاد ما يترجم إلى عمليات شراء مؤسسية منظمة ترتبط بإعادة موازنة المحافظ الاستثمارية. ويضاف إلى هذه العوامل ارتفاع الالاف في مستوى المكيسات الأجنبية داخل شركات السوق الأول، حيث وصلت قيمتها إلى نحو 7 مليارات دينار خلال 2025، وهو ما يعكس ترسخ النظرة طويلة الأجل للمستثمر الأجنبي تجاه السوق الكويتي، ويؤكد أن التدفقات لم تكن قصيرة الأجل أو

111٪ زيادة في الحسابات النشطة

بلغ عدد حسابات التداول النشطة بالبورصة الكويتية نهاية تعاملات العام الماضي 47,670 حساب، مقارنة مع 22,537 حساب في نهاية العام الذي سبقه، بنسبة ارتفاع 111٪ مع إقبال المتعاملين على البورصة في ظل ما تتمتع به من جاذبية للاستثمارات. وبنهاية تعاملات العام الماضي بلغت نسبة الحسابات النشطة 10,2٪ من إجمالي الحسابات التي لها الحق في التداول بأسهم البورصة طبقاً لإحصائيات البورصة بنهاية العام والتي تقدر بـ 464,639 حساب، لتبلغ نسبة الحسابات الخاملة والتي لم يجر التداول عليها إلى 89,8٪ من إجمالي حسابات التداول.

هيمته المستثمر المؤسسي

الأجنبي وتحسن سلوك الصناديق، مقابل استمرار محدودية دور الأفراد. وتأتي هذه القفزة في التدفقات الأجنبية خلال 2025 نتيجة تلافي مجموعة من العوامل الاقتصادية والسوقية في توقيت واحد، في مقدمتها الارتفاع الكبير في مستويات السيولة والنشاط، حيث ارتفعت قيمة التداولات السنوية في السوق الرسمي إلى نحو 26,8 مليار دينار خلال 2025، مقارنة بنحو 14,9 مليار دينار في 2024، وهو ما عزز عمق السوق ورفع قدرته على استيعاب صفقات مؤسسية كبيرة دون تأثيرات سلبية حادة، وهو عنصر حاسم في قرارات الاستثمار الأجنبي

بل عن قرارات استثمارية

مؤسسية طويلة الأجل، أما الصناديق الاستثمارية فقد تحولت إلى صافي شراء محدود بلغ نحو 425,6 ألف دينار، في تطور نوعي مقارنة بالعام السابق. والمقارنة مع عام 2024 تعزز هذا التحليل بصورة أوضح. ففي ذلك العام، بلغ صافي شراء المؤسسات الأجنبية نحو 227,8 مليون دينار فقط، بينما سجل الأفراد الأجانب صافي بيع بنحو 5 ملايين دينار، وسجلت الصناديق الاستثمارية صافي بيع بنحو 473,28 ألف دينار، وبذلك يتبين أن الفارق الجوهرى بين العاملين لا يتمثل فقط في تضاعف الرقم الإجمالي للتدفقات، بل في التحول الواضح نحو

26 شركة مدرجة من أصل 34 أصدرت تقاريرها عن العام 2024

«أسواق المال» تلزم شركات السوق الأول بالإفصاح عن تقارير الاستدامة اعتباراً من 2026



كشفت هيئة أسواق المال عن أن 26 شركة من أصل 34 شركة مدرجة في بورصة الكويت تلزم قيمتها السوقية مجتمعة 36,7 مليار دينار، أصدرت تقارير الاستدامة عن العام 2024. مشيرة إلى أن التنمية المستدامة والتمويل المستدام من أبرز الموضوعات التي تحظى باهتمام واسع على المستويين المجتمعي والدولي عموماً وعلى المستوى الاقتصادي خصوصاً. وأوضحت «أسواق المال» أنها أصدرت تعميماً يلزم كل الشركات المدرجة في السوق الأول بالإفصاح عن تقاريرها عن العام 2026 وقد تم الإفصاح عن تقاريرها لعام 2024 على أن تبدأ تلك الشركات بإعداد تقاريرها عن العام 2025. ولقمت الهيئة إلى توجيهها نحو التحول إلى اقتصادات وأسواق أكثر استدامة عبر تعزيز أفضل الممارسات المتعلقة بجوانب التمويل المستدام لناحية تضمين المواضيع والعوامل والاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية في الأنشطة الاقتصادية والتجارية والمالية. وذكرت أنها طورت منظومتها التشريعية لتشمل الأطر التنظيمية لمختلف جوانب التمويل المستدام بصورة شاملة بإدخال حزمة تشريعية موسعة من الإضافات والتعديلات على كتب اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء الهيئة وتنظيم نشاط الأوراق المالية. وأوضحت أنها شكلت لجنة داخلية لتطبيق معايير الاستدامة وإصدار التقارير الخاصة بالحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والبيئية وأصدرت اللجنة أول التقارير لسنة المالية (2024-2025) لتصبح أول خطوة في تعزيز مبادئ الاستدامة في قطاع أسواق المال بدولة الكويت. وأشارت الهيئة إلى أن التقرير يحتوي على نهجها وصوفية الأهمية النسبية الذي تم إعداده من خلال إرسال استبيان لمشاركين داخليين وخارجيين من أصحاب المصلحة وقد بلغ عدد المشاركين في الاستبيان 236 مشاركا.

كما جاء أثر الرسوم الجمركية أقل من المتوقع، لاسيما على معدلات التضخم وحجم التجارة العالمية، في ظل لجوء عدد من الدول إلى تسريع وتيرة التبادل التجاري لتفادي فرض رسوم أعلى، إلا أنه على الرغم من ذلك، أصبحت الأسواق تتوقع أن يتبلور الأثر التضخمي خلال الأشهر المقبلة. وعلى صعيد السياسة النقدية، خفض مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سعر الفائدة 3 مرات خلال العام، لتصل إلى نطاق 3,5 - 3,75٪. وفي المقابل، عكست مكاسب الفضة تراجع العائدات الحقيقية، وارتفاع الطلب من قطاعات الذكاء الاصطناعي والطاقة الشمسية والسيارات الكهربائية، إلى جانب تحكم الصين في الإمدادات. في المقابل، كان النفط الخام والدولار الأمريكي من بين أضعف فئات الأصول أداء خلال العام، إذ سجلت تراجعاً بلغت نسبتها 18,5٪ و 9,4٪، على التوالي.

مؤشر السوق العام حقق مكاسب بلغت 21٪.. وسوق مسقط في الصدارة بمكاسب 28,2٪

«بورصة الكويت» ثاني أفضل الأسواق الخليجية أداءً في 2025



كشفت كامكو إنفست عن تحقيق بورصة الكويت ثاني أفضل أداء خليجي خلال عام 2025، وذلك بمكاسب مؤشرها العام بلغت نحو 21٪، فيما جاء سوق مسقط في الصدارة بمكاسب بلغت نسبتها 28,2٪. وأشار التقرير إلى أن مؤشر مورغان ستانلي الخليجي سجل مكاسب محدودة بلغت 1,6٪ خلال العام 2025، مقارنة بمكاسب أقل بلغت نسبتها 0,7٪ في العام السابق، واتسم أداء المؤشر بتقلبات واضحة على مدار العام، إذ شهد تراجعاً حاداً في أبريل 2025 عقب الإعلان عن الرسوم الجمركية، أعقبها انتعاش جزئي. وعلى صعيد الأسواق المحلية، أشر تراجع أسهم الشركات الكبرى، لاسيما في قطاعات الطاقة والمواد الأساسية والمرافق العامة في السعودية، على أداء أسواق المنطقة، مما أسفر عن انخفاض المؤشر العام للسوق السعودية (تاسي) بنسبة 12,8٪، لتكون السوق الخليجية الوحيدة التي سجلت تراجعاً خلال العام 2025. ولفت تقرير «كامكو إنفست» إلى أن الأسواق الخليجية واصلت مرة أخرى تسجيل أداء دون مستوى المؤشرات العالمية خلال العام 2025، وذلك من تيرة النمو، وذلك على الرغم من أن خفض أسعار الفائدة أسهم جزئياً في تخفيف الضغوط.

النفطي الخليجي، بدعم من الزخم القوي للمشاريع بقيمة تجاوزت 4 تريليونات دولار. وعالمياً، أشار التقرير إلى أن أسواق الأسهم العالمية فقدت زخمها مع اقتراب نهاية العام، لتنتهي تداولات 2025 عند مستويات أقل قليلاً عن نروتها التاريخية، بعدما لامست أفضل أداء سنوي لها منذ العام 1979. في المقابل، سجلت أسعار النفط الخام أكبر تراجع سنوي منذ العام 2020، لتنتهي تداولات العام عند مستوى 60,9 دولارا للبرميل. وأظهرت حركة التداول خلال العام تأثير الأسواق بقرض الولايات المتحدة من خلال الولايات المتحدة من الترهيب والتكهنات كان لها تأثير ملحوظ على الأسواق، إلا أن المخاوف بشأن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة شكلت الدافع الرئيسي وراء هذه التخفيضات. وعلى صعيد أداء فئات الأصول العالمية، سجلت المعادن النفيسة، وفي مقدمتها الفضة والذهب، مكاسب قياسية خلال

الجمركية على التضخم، واستمرار ضخ الاستثمارات نحو الأسهم المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، كما سجلت الأسهم الآسيوية أفضل أداء سنوي لها منذ العام 2017، محققة مكاسب بلغت نسبتها 25,3٪. في حين حققت المعادن النفيسة مثل الذهب والفضة أفضل أداء سنوي لها منذ العام 1979. في المقابل، سجلت أسعار النفط الخام أكبر تراجع سنوي منذ العام 2020، لتنتهي تداولات العام عند مستوى 60,9 دولارا للبرميل. وأظهرت حركة التداول خلال العام تأثير الأسواق بقرض الولايات المتحدة من خلال الولايات المتحدة من الترهيب والتكهنات كان لها تأثير ملحوظ على الأسواق، إلا أن المخاوف بشأن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة شكلت الدافع الرئيسي وراء هذه التخفيضات. وعلى صعيد أداء فئات الأصول العالمية، سجلت المعادن النفيسة، وفي مقدمتها الفضة والذهب، مكاسب قياسية خلال

النفطي الخليجي، بدعم من الزخم القوي للمشاريع بقيمة تجاوزت 4 تريليونات دولار. وعالمياً، أشار التقرير إلى أن أسواق الأسهم العالمية فقدت زخمها مع اقتراب نهاية العام، لتنتهي تداولات 2025 عند مستويات أقل قليلاً عن نروتها التاريخية، بعدما لامست أفضل أداء سنوي لها منذ العام 1979. في المقابل، سجلت أسعار النفط الخام أكبر تراجع سنوي منذ العام 2020، لتنتهي تداولات العام عند مستوى 60,9 دولارا للبرميل. وأظهرت حركة التداول خلال العام تأثير الأسواق بقرض الولايات المتحدة من خلال الولايات المتحدة من الترهيب والتكهنات كان لها تأثير ملحوظ على الأسواق، إلا أن المخاوف بشأن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة شكلت الدافع الرئيسي وراء هذه التخفيضات. وعلى صعيد أداء فئات الأصول العالمية، سجلت المعادن النفيسة، وفي مقدمتها الفضة والذهب، مكاسب قياسية خلال

النفطي الخليجي، بدعم من الزخم القوي للمشاريع بقيمة تجاوزت 4 تريليونات دولار. وعالمياً، أشار التقرير إلى أن أسواق الأسهم العالمية فقدت زخمها مع اقتراب نهاية العام، لتنتهي تداولات 2025 عند مستويات أقل قليلاً عن نروتها التاريخية، بعدما لامست أفضل أداء سنوي لها منذ العام 1979. في المقابل، سجلت أسعار النفط الخام أكبر تراجع سنوي منذ العام 2020، لتنتهي تداولات العام عند مستوى 60,9 دولارا للبرميل. وأظهرت حركة التداول خلال العام تأثير الأسواق بقرض الولايات المتحدة من خلال الولايات المتحدة من الترهيب والتكهنات كان لها تأثير ملحوظ على الأسواق، إلا أن المخاوف بشأن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة شكلت الدافع الرئيسي وراء هذه التخفيضات. وعلى صعيد أداء فئات الأصول العالمية، سجلت المعادن النفيسة، وفي مقدمتها الفضة والذهب، مكاسب قياسية خلال

النفطي الخليجي، بدعم من الزخم القوي للمشاريع بقيمة تجاوزت 4 تريليونات دولار. وعالمياً، أشار التقرير إلى أن أسواق الأسهم العالمية فقدت زخمها مع اقتراب نهاية العام، لتنتهي تداولات 2025 عند مستويات أقل قليلاً عن نروتها التاريخية، بعدما لامست أفضل أداء سنوي لها منذ العام 1979. في المقابل، سجلت أسعار النفط الخام أكبر تراجع سنوي منذ العام 2020، لتنتهي تداولات العام عند مستوى 60,9 دولارا للبرميل. وأظهرت حركة التداول خلال العام تأثير الأسواق بقرض الولايات المتحدة من خلال الولايات المتحدة من الترهيب والتكهنات كان لها تأثير ملحوظ على الأسواق، إلا أن المخاوف بشأن ضعف سوق العمل في الولايات المتحدة شكلت الدافع الرئيسي وراء هذه التخفيضات. وعلى صعيد أداء فئات الأصول العالمية، سجلت المعادن النفيسة، وفي مقدمتها الفضة والذهب، مكاسب قياسية خلال